الديمقراطية التشاركية:

قراءة في المفهوم

إليـــاس ميســـوم

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

missoum.ilyes@univ-oran2.dz

ملخص:

منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت الديمقراطية بمفهومها الليبرالي تُشكّل الأُنموذج الأفضل للحكم، حتّى أضحى يُقال أَنَّ القرن العشرين هو قرن الديمقراطية بامتياز. مع ذلك، لطالما كان للديمقراطية ـــ منذ عصر دولة - المدينة في اليونان القديمة ـــ نُقاد وخُصوم حاولوا إمّا إصلاح هذا النظام أو استبداله.

وفي هذه الدراسة، نعكف على دراسة أحد أشكال الديمقراطية الليبرالية فيما أُصطلح عليه بالديمقراطية التشاركية، وهذا من خلال قراءة في هذا المفهوم الجديد للديمقراطية الغربية.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية، الديمقراطية التمثيلية، عملية صُنْـــع القرار، المشاركة السياسية.

Abstract :

Since the end of the Cold War, liberal democracy has become the best model of government, with the twentieth century being arguably the century of democracy. However ——— ,since the time of the city-state in Ancient Greece - ——— democracy has critics and opponents who have either tried to reform or replace it.

In this paper, we explore a form of liberal democracy in the so-called participatory democracy, by reading this new concept of Western democracy.

Keywords: Participatory democracy, democracy, representative democracy, Decision Making Process, political participation

مقدمة:

يعد مفهوم الديمقراطية التشاركية (*Participatory Democracy*) أحد المفاهيم الحديثة في العلوم السّياسية والفلسفة السياسية، بل وأكثرها حضورًا في السنوات الأخيرة في الأبحاث والدراسات السّياسية، وكذا على مستوى الخِطابات والبرامج السّياسية والحزبية، خاصةً وأَنَّ العديد من الدولة الديمقراطية العريقة شهدت تطبيقات يُمكن القول أَنَّها ناجحة لهذا المفهوم، نتج عنها نجاحات مُعتبرة ومُشجعة لا سِيَّما على المستوى التنموي، فضلًا الفواعل الجديدة في عملية صُنْـــع القرار السياسي.

بَيْدَ أَنَّ تطبيق هذا المفهوم بشكل صحيح وفعال ـــ لا سِيَّما في دولة مثل الجزائر ـــ يتطلب في الحقيقة إدراكًا له من حيث النشأة والسياقات التاريخية التي ولد فيها، ولعل أهم سياق نتج عنه تمخض الديمقراطية التشاركية يتمحور حول الأزمة التي عرفتها الديمقراطية النيابية أو التمثيلية بشكل عام، مما فتح المجال أمام إدخال بعض التعديلات والإصلاحات عليها، إصلاحات يُمكننا القول أَنَّها تجلت بشكل واضح مع قيام الديمقراطية التشاركية.

وارتباطًا بما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط على الديمقراطية التشاركية من خلال القيام بعملية بحث وقراءة في المصطلح وسيرورته، أين ننطلق من تساؤلين رئيسين مفادهما: ما المقصود الديمقراطية التشاركية؟ وماهي الأسس والمرتكزات التي قامت عليها أو بمعنى أصح ما الفرق بينها وبين الديمقراطية النيابية؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين قَسَمْنَا هذه الدراسة إلى ثلاثـة محاور: الأول حول السياق التاريخي لظهور الديمقراطية التشاركية. أمّا المحور الثـانـــي: فيتضمن بحثًا في ماهية الديمقراطية التشاركية من حيث تعريفها وخصائصها، أمّا المحور الأخير ، فيتناول كل من مؤشرات ومعوقات الديمقراطية التشاركية. بينما جاءت الخاتمة عبارة عن خلاصات واستنتاجات تتعلق بالدراسة. أمّا فيما يخص المناهج المستخدمة ـــ في هذه الدراسة ـــ قد اقتصرت على المنهج الوصفـي.

المحور الأول السياق التاريخي لظهور الديمقراطية التشاركية

إنّ الحديث عن نشأة الديمقراطية التشاركية في الحقيقة يضعنا أمام مجموعة من الآراء والمواقف المتضاربة في بعض الأحيان التي تحاول تفسير السياق التاريخي لظهور الديمقراطية التشاركية على الرغم من شبه الاجماع حول حداثة هذا المصطلح أَي التسمية. بحيث نجد بعض الباحثين يعْتبر الديمقراطية التشاركية ما هي في الحقيقة سوى تكرار للديمقراطية الأثنية المباشرة (ديمقراطية بريكليس *Pericles*)، والتي يتم تحديثها باستمرار من قبل الفئات الاجتماعية المُهيمنة والمستبعدة من المشاركة في القرار السياسي على حد رأي الفيلسوفة حنة آرنت (*Hannah Arendt*) [1]. في حين يْعتبر البعض أَنَّ هذا المفهوم ظهر أولًا في أمريكا الشمالية وبالتحديد في المؤسسات الاقتصادية الأمريكية التي أصبح تولي للعمال اهتمامًا أكبر بحيث تشركهم في استراتيجية المنظمة (الإدارة التشاركية) [2]. وقد أطلق أحد أبرز منظري الديمقراطية روبرت دال (*Robert Dahl*)، على هذا النوع من الإدارة الديمقراطية الاقتصادية (*Economic democracy*) التي انتشرت في يعض المناطق على غرار إقليم الباسك في إسبانيا، وكذا في يوغسلافيا سابقًا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا [3].

في حين يعتقد آخرون لا سِيَّما أنصار المدرسة الأوروبية وبالتحديد الفرنسية أَنَّ الديمقراطية التشاركية تأسست لأول مرة في مجال التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري، الخاصان بسياسة المدينة قبل أنْ تنتشر في مجالات أخرى. مـع ذلك، ورغم الاختلاف الواقع حول أصول الديمقراطية التشاركية كمُمارسة يُمكننا القول أَنَّ الديمقراطية التشاركية تجلت كمُصطلح (تسمية) نهاية الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا عندما بدأت بعض ملامح القصور تظهر على الديمقراطية التمثيلية فيما سماه عالم النفس الأمريكي وأحد مُؤسسي الفلسفة البراغماتية جون ديوي (*John Dewey*) بـ: أزمة الديمقراطية التمثيلية، أين بدأت بعض إرهاصاتها عدم الرضا والاحتجاج من طرف العديد من الحركات الاجتماعية (الحقوقية، النسوية، الطلابية، البيئية، ...وغيرها) ضِدّ الحكومة في بعض الدول الديمقراطية على غرار الاحتجاجات ضِدّ حرب الفيتنام (1955- 1975) التي اعتبرها الكثير من الأمريكيين لا تعنيهم، واحتجاجات الطلبة في فرنسا المعروفة بـ: أحداث مايو 1968. وبالتالي، كما يقول دوي: "أصبح الأمر يتطلب التعديل في الديمقراطية التمثيلية عبر منح دور أكبر للمواطنين مشكلين ما يسميه «المواطنة النشطة والواعية أي التي تملك المعلومة، والتي قوامها تكوين جمهور، قادر على البحث عن حل لمشاكله بنفسه" [4]. وبهذا المعنى، ترتبط مشاركة المواطنين ارتباطًا جوهريًا بالحق في الوصول إلى المعلومات أولًا وكذا الشفافية والحق الاستشارة والمشاركة في صنع السياسة العامة، فضلًا عن فِكرة التمكين *Empowerment*.

كما يعود الفضل في تبلور فِكرة الديمقراطية التشاركية من الناحية النظرية إلى الفيلسوف السياسي الأمريكي أرنولد س. كوفمان (*Arnold S. Kaufman*) حيث عمل على تطوير فِكرة المشاركة في الأحياء الأمريكية السفلى [5]. كما تجدر الإشارة إلى أَنَّ الديمقراطية التشاركية مُستوحاة أيضًا من أعمال العديد المُفكرين على غرار فِكرة المداولات الجماعية التي جاء بها يورغن هابرماس (*Jürgen Habermas*) وجيمس فيشكين (*James S. Fishkin*)، والتي تستند غلى ما يُمكن تسميته بـ: "النظرية الديمقراطية التداولية". هذه الأخيرة التي تصر على أهمية النقاشات في العملية الديمقراطية،

بحيث هي الوحيدة القادرة على إضفاء الشرعية على القرار السياسي وجعله أكثر فاعلية أَي كلما كانت جودة النقاش أفضل كلما كانت القرارات الناتجة أكثر شرعية وفعالية [6].

ويعْتبر عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين (*Alain Touraine*) هو الآخر الديمقراطية بشكل عام تعيش حالة من التقهقر نتيجة ما يُسميه بأزمة التمثيل السياسي أو الأداء التمثيلي، حيث أصبح الناخبون يشعرون أَنَّهم غير مُمثلين بشكل حقيقي، أين تقلص دور الشعب في ممارسة السيادة وسيطرت في المقابل الأحزاب السياسية والسياسيون على السلطة ـــ مُشكلين بذلك ما يشبه الديمقراطية النُّخبوية *Elitist Democracy* ـــ بغرض خدمة مصالحهم الفئوية دون الفئات المجتمعية الأخرى التي أوصلتهم للسلطة، وهذا ما نتج عنه شعورهم بالتهميش والإقصاء أو أَنَّهم أصبحوا مستهلكين أكثر مما هم مواطنون [7].

كما تناول عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني جيدنز (*Anthony Giddens*) ما انتهى إليه الوضع في ظل الديمقراطية التمثيلية ما سماه هو بـ: "الاستبعاد" الذي أخذ شكلين أساسيين حسبه، أحدهما خاص بمن هم في قاع المجتمع أي الأفراد الذين يُشكلون القاعدة الاجتماعية الذين لا يجدون أمامهم قنوات تستوعبهم في التيار السياسي للمجتمع [8]. حيث لا يستطيعون التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم في ظل المنظومة الاجتماعية والسياسية التقليدية، والآخر هو الاستعباد الإرادي والذي يعني انسحاب القوى النافذة ماديًا، حيث أَنَّ حقوق المشاركة السياسية اقتصرت مع مرور الوقت على إجراء الانتخابات وبعد ذلك يرجع كل فرد وجماعة إلى الانعزال [9]. هذا، وقد أشار عالم السياسة الأمريكي روبرت بينتام (*Robert Putnam*) إلى أَنَّهُ هناك أزمة ثقة من جانب المحكومين اتجاه السلطة، حيث تطرق إلى القرارات التي تتخذ في الفترات التي تفصل بين كل انتخابات وأخرى وذلك دون الرجوع إلى الشعب وموافقته (الحرب على العراق في 2003 مثلًا)[10].

وفي نفس السياق، يؤكد دال، أَنَّ مما يُؤخذ على النظام الديمقراطي (خصوم الديمقراطية) أَنَّهُ يشكل في واقع الأمر هيمنة للأقلية ما يعني أَنَّ فِكرة الديمقراطية (حكم الأغلبية) في الحقيقة من حيث تجسيدها يُعد أمرًا طوباويًا ومستحيلًا إذ هناك دائمًا حتمية على أساسها تشكل أقلية طبقة حاكمة تتمتع بالامتيازات، وفي المقابل هناك طبقة محكومة هي الأكثر عددًا والخاضعة دائما للطبقة الأولى الحاكمة[11].

وعمومًا، فإنّ تمت شبه إجماع أَنَّ الديمقراطية التشاركية هي نتيجة لبعض عيوب الديمقراطية النيابية التي أصبح آلياتها مثل: الحزب السياسي والانتخابات لا تعبر عن رغبة المجتمع بحيث أصبحت الحكومة التمثيلية ـــ كما اعتبرها مونتسكيو (*Montesquieu*) وجان جاك روسو (*Jean-Jacques Rousseau*) بل وحتّى الفيلسوف اليوناني أرسطو (*Aristotle*) ـــ نظام أرستقراطي تمارس فيه نُخبّة صغيرة السلطة للمواطنين. في حين حذر المفكر الفرنسي ألكسيي دو توكفيل (*Alexis De Tocqueville*) رائد التنظير في مجال الديمقراطية من خطر الديمقراطية النيابية عبر خلق أغلبية طاغية مرتبطة بالانتخابات[12]. ويُمكننا إيجاز أهم عيوب الديمقراطية التمثيلية كما يرى أنصار المقاربة التشاركية فيما يلي [13]:

- أَنَّ البرلمان المنتخب لا يمثل بشكل حقيقي تنوع المجتمع؛
- شعور المواطنين بأَنَّ السياسيين لا يفهمونهم ولا يُعبرون عن انشغالاتهم الحقيقية؛
- ضعف الثقة في السياسيين؛

- ضعف القوى المضادة *Contre-Pouvoirs*؛
- زيادة الامتناع عن التصويت؛
- افتقارها للآليات والوسائل اللازمة للمناقشة والتعبير عن آراء المواطنين والمشاركة في صنع القرارات التي تهمهم.

المحور الثـــانـــــي: ماهية الديمقراطية التشاركية

إذ كانت الديمقراطية التمثيلية، هي شكل من أشكال الديمقراطية يعبر فيها الناس عن إرادتهم من خلال الممثلين المنتخبين ويفوضون إليهم حق التحدث باسمهم. فإنّ الديمقراطية التشاركية هي الأخرى واحدة من أشكال الديمقراطية لا تختلف من حيث الهدف العام عن الديمقراطية التمثيلية بحيث قوامها تقاسم السلطة وممارستها عن طريق الاختيار الحر، وذلك بناءً على آليات جديدة في العملية الديمقراطية تعزز من مشاركة المواطنين في صُنْع القرار السياسي والسياسة العامة.

وتُشير الديمقراطية التشاركية إلى جميع الآليات والإجراءات التي تزيد من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتزيد من دورهم في صنع القرار [14]. كما تُعبر الديمقراطية التشاركية حسب الباحث الفرنسي لويك بلوديو (*Loïc Blondiaux*)، في تعريفها الأبسط والأكثر شمولية عن جميع الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى إشراك المواطنين العاديين في عملية صنع القرار السياسي. وبالتّالي، تعزيز الشخصية الديمقراطية للنظام السياسي [15]. بينما يرى بنجامين باربر (*Benjamin Barber*) الذي أسس لفِكرة الديمقراطية التشاركية من خلال كتابه المعنون الديمقراطية القوية: السياسة التشاركية لعصر جديد، أَنَّ الديمقراطية التمثيلية أو الدمقراطية النحيفة (*Thin Democracy*) كما يسميها باربر تركز فقط على حقوق الأفراد الخاصة والضيقة، وتتجاهل بذلك دور المواطنين في الحكم ما يجعل منها هشة وضعيفة وعرضة للأزمات الدائمة[16].

أمّا، الباحثة السياسية والناشطة النسوية كارول باتمان (*Carole Pateman*) فتعتقد أَنَّ وجود نظام ديمقراطي حقيقي لا يستقيم إلّا بوجود مجتمع قائم على المشاركة بالأساس، أي مجتمع يتم فيه تطبيق الديمقراطية على جميع المستويات وعلى جميع الأنظمة [17].

كما أَنَّ الديمقراطية التشاركية تشمل جميع المبادرات التلقائية وغير الرسمية الناتجة عن المواطنين أنفسهم وعن المجتمع المدني المنظم من أجل التحدث والاحتجاج والمطالبة وبل وتحدي السلطات السياسية الرسمية. وهذا، يتوافق مع ما يُسميه بيير روسانفالون (*Pierre Rosanvallon*) "ضِدّ الديمقراطية *contre-démocratie*". وبهذا المعنى، تجمع الديمقراطية التشاركية تجارب متنوعة مثل: مجالس الأحياء (*les conseils de quartier*)، واستشارات المواطنين (*les consultations de citoyens*)، المنتديات الاجتماعية (*les forums sociaux*)، واستطلاعات الرأي التداولية (*les sondages délibératifs*) والعرائض عبر الإنترنت (*les pétitions en ligne*)، والدعاوى القضائية (*les actions en justice*) ... وغيرها [18]. وعمومًا، يسعى الديمقراطيون التشاركيون أَنَّ يكون الناس أحرارًا حقًا في معظم الأوقات من خلال التدخل في الشؤون العامة، وليس فقط أثناء الانتخابات[19].

والحقيقة، أَنَّ هنالك عدة تسميات تُطلق للدلالة على الديمقراطية التشاركية على غرار الديمقراطية التداولية (*Deliberative Democracy*) للتركيز على العمليات المختلفة لمشاركة الجمهور في صنع القرار خلال مرحلة المداولات. والديمقراطية الجوارية (*Démocratie De Proximité*) المُطبق في فرنسا ابتداءً من سنة 2002. ومشاركة المواطن (*Participation Citoyenne*). كما تتنوع تعريفات الديمقراطية التشاركية، فمنها التعريفات البسيطة والفضفاضة كالذي يعتبرها ما هي

سوى ديمقراطية الرأي «*Démocratie D'opinion*»، أو الذين يرونها عملية دمقرط للديمقراطية *Démocratiser La Démocratie*. في حين جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2002، أَنَّ الديمقراطية التشاركية هي إعلاء صوت الناس الذي يتطلب تقوية مؤسسات الحكم المحلي وتحرير منظمات المجتمع المدني، وكذلك تشجيع الإعلام الحر والمسؤول[20]. أمّا تقرير التنمية البشرية لسنة 2016، فجاء فيه أَنَّ الديمقراطية التشاركية هي القدرة على التداول والمشاركة في المناقشات العامة وقدرة الفرد على التحكم في ما يشكل حياته وبيئته[21].

ويعرفها جيدنز : "أَنَّها عملية يمكن من خلالها أن تنشأ الحكومات علاقات أكثر مباشرة مع المواطنين، ويمكن للمواطنين أن يقوموا بنفس الشيء، .....وليس الهدف من هاته الأساليب أَنَّ تحل محل الآليات الانتخابية العادية في تكوين الحكومة المحلية ولمركزية ولكنها يمكن أن تكون مكملة لها"[22]. بينما تعرفها آرنت بأَنَّها: "فضاء عام يسمح فيه للمواطنين بتبادل الأفكار والآراء بإرادة حرة تحقيقا للصالح العام، حيث يجب أن تنتهي العملية الديمقراطية إلى سعادة المجتمع لا إلى سعادة فردانية مصلحية ضيقة تحكمها المصالح المادية المحضة" [23]. وهي حسب كل من جين مانسبريدج (*Jane Mansbridge*) وأرنولد كوفمان، تعني ممارسة السلطة الحقيقية على القرارات والتي من شأنها أن تحسن عمومًا من قدرات الفرد في التفكير والشعور والعمل"[24]. أمّا، غيوم غورغ (*Guillaume Gourgues*) فيعتقد أن الديمقراطية التشاركية تمثل مجموعة من الترتيبات المؤسسية ، يتم تنفيذها رسميًا من قبل السلطات العامة على جميع المستويات ، وهذا بهدف إشراك كل أو جزء من الجمهور في عملية صنع القرار العامة[25].

وتعرف الديمقراطية التشاركية أيضًا أَنَّها عملية صنع قرار جماعي تجمع بين عناصر من الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، يتمتع المواطنون فيها بسلطة اتخاذ القرارات بشأن المقترحات السياسية ويتولى السياسيون دور تنفيذ هذه السياسة[26]. كما تعد الديمقراطية التشاركية مجموعة متنوعة من الممارسات والابتكارات الجديدة في المشاركة والتداول والتشاور التي يتم تطويرها من قبل الحكومات والحركات الاجتماعية والمواطنين في جميع أنحاء العالم.

ويُمكن أنْ تأخذ الديمقراطية التشاركية أو التشاورية أشكالاً عديدة، ففي أمريكا اللاتينية وبالتحديد في البرازيل أصبحت الموازنة التشاركية (*Budget Participatif*) أحد أهم أشكال الديمقراطية التشاركية وهذا ابتداءً من عام 1988، عندما فاز حزب العمال في الانتخابات البلدية لـ: بورتو أليغري *Porto Alegre*، وهي مدينة برازيلية يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة. ففي سياق مالي وسياسي صعب، ستخترع البلدية الجديدة، ابتداءً من عام 1989، طريقة جديدة لتحديد أولويات الميزانية من خلال إشراك المواطنين في إعدادها: فيما أصبح يعرف بالميزانية التشاركية. بحيث تتم دعوة السكان للالتقاء في الجوار لتحديد ما يعتبرونه مشاريع ذات أولوية للتمويل. أمّا في دول الشمال فهنالك أشكال أخرى في عملية مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة مثل: مؤتمرات التوافق (*Conférences De Consensus*) وهيئات المحلفين المواطنين (*Jurys Citoyens*)، مجالس المواطنين (*conseils citoyens*)، الإستقصائات العمومية، الهيئات الاستشارية المحلية، اللجان الاستشارية، المجالس العامة الشعبية المحلية، مراقبة وتقييم المجالس المنتخبة المحلية، ...إلخ.

انطلاقًا من تعريفات الديمقراطية التشاركية تتضح لنا مجموعة من خصائص التي تميز هذا المفهوم لعل أبرزها:

- أَنَّها ذات بعد محلي أكثر منه وطني؛
- أَنَّها ديمقراطية تنطلق من الأسفل *Par le bas* وليست عملية من أعلى إلى أسفل *top-down*؛
- أَنَّها ديمقراطية تطوعية؛
- أَنَّها أكثر تفاعلية وديناميكية من الديمقراطية النيابية؛
- تقوم على الانفتاح أكثر على فواعل المجتمع المختلفة ابتداءً من المواطنين إلى غاية هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من ثلاثة حقوق أساسية وهي: الحق في الحصول على فرصة الإخبار (المعلومة) أولًا والاستشارة ثانيًا والمشاركة ثالثًا؛
- تتميز بالمساهمة بشكل مباشر من طرف الموطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة السياسة العامة المحلية؛
- الديمقراطية التشاركية هي امتداد للعملية الديمقراطية؛
- تتميز بحوار ديناميكي في شكل مناقشات حرة بشأن القرارات على الصعيدين المحلي والوطني (مثل اللجان الاستشارية، ومجالس الجوار، مجالس الشباب، ندوات الموطنين، استعمال شبكات الانترنت (الديمقراطية الرقمية *La cyberdémocratie*)، وما إلى ذلك)؛
- تتيح آليات جديدة للمشاركة السياسية؛
- إنشاء نظام منظم يضمن فحص جميع الأفكار البناءة والجديدة للمواطنين بفعالية؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة طرف المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الشأن العام.

المحور الثالث: مؤشرات ومعوقات الديمقراطية التشاركية

ظهرت فكرة المؤشرات والمشاركة بشكل بارز أثناء قمة الأرض في ريو دي جانيرو (1992) حول التنمية المستدامة، والمؤشر هو إشارة - تمثيل - لحقيقة معينة لا يمكن ملاحظتها أو تجربتها بشكل مباشر. وتنطلق هذه العميلة من مجموعة المؤشرات الدالة والمحددة لواقع ودرجة تطبيق الديمقراطية التشاركية في الواقع، والحقيقة أَنَّ هذه المؤشرات غير ثابتة حسب درجة تطبيق الديمقراطية أولًا وكذا طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية في المجتمع. وعمومًا فإنّ هنالك مُؤشرين جوهريين وضروريين لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وهما:

1) المشاركة والشراكة *Participation et partenariat*

وتعني المشاركة والشراكة إشراك كافة المواطنين دون تميز في العملية السياسية باعتبارهم الطرف الأساسي في عملية صنع القرار، وأَنَّ دورهم لا يتوقف بمجرد انتهاء الانتخابات.

2) الشفافية والمساءلة *Transparence et responsabilité*

ويعد هذا المؤشر في الواقع الركيزة الحقيقة لقيام أيّة ديمقراطية، فبفضل تطبيق الشفافية والمساءلة تتولد مصداقية وثقة بين الحاكم والمحكوم.

على غرار مؤشرات الديمقراطية التشاركية التي أشرنا أَنَّها غير ثابتة وتختلف من نظام سياسي لآخر، فإنّ معوقات الديمقراطية التشاركية هي الأخرى غير ثابتة. وعمومًا، يُمكننا تصنيف هذه المعوقات إلى فئتين: أولًا: معوقات الديمقراطية التشاركية في الدول غير

الديمقراطية، ثانيًا: معوقات الديمقراطية التشاركية في الدول الديمقراطية

أكيد أَنَّ دراسة معوقات الديمقراطية التشاركية في الدول الديمقراطية يُعد أسهل وأكثر واقعية مقارنةً بالدول غير بالديمقراطية. وهذا على أساس أَنَّ الأرضية مهيئة في هذه الدول لتطبيق هذه النوع من الديمقراطية في حين تنعدم تقريبًا في الدول غير الديمقراطية التي يتطلب الأمر قبل الحديث عن الديمقراطية التشاركية تطبيق الديمقراطية النيابية وتفعيل آلياتها بشكل حقيقي (وليس ديمقراطية الواجهة *Démocratie de surface*). ومن هذا المنطلق، نعتقد أَنَّ الحديث عن الديمقراطية التشاركية في دول لم ترتقي بعد إلى تطبيق أبجديات العمل الديمقراطي السليم فيه الكثير من المُبالغة ولغة الخشب *Langue du bois*. بحيث أَنَّ الحديث في هذه الحالة ينصب على معوقات الديمقراطية بشكل عام أكثر من الحديث عن معوقات الديمقراطية التشاركية. ويمكن تلخيص أهم معوقات الديمقراطية في الدول غير الديمقراطية في النقاط التالية:

- طبيعة النظام السياسي غير الديمقراطية؛
- انعدام الثقافة الديمقراطية لدى النُّخب السياسية؛
- ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته؛
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها؛
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه؛
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها؛
- ضعف الأعلام والرقابة (السلطة الرابعة).

أمّا معوقات الديمقراطية التشاركية في الدول الديمقراطية فتتدرج أغلبها في ما يلي:

- فاعلية المجمع المدني ومدى نشاطه؛
- ضعف البعد الوطني للديمقراطية التشاركية من حيث تطبيقها وارتكازها أكثر في الإطار المحلي؛
- دور الفواعل (المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص) استشاري بحيث لا تملك سلطة حقيقة؛
- حساسية المسؤولين المنتخبين (المحليين والوطنيين) من مبادرات المواطنين؛
- ضعف البُعد السياسي في العملية التشاركية التي مازالت تندرج في إطار المشاركة في التسيير العمومي بمعنى تنفيذ السياسة العامة وليس صنعها؛
- معضلة عقلانية وصحة آراء الموطنين (الشعبوية في اتخاد القرارات).

وبصرف النظر عما سبق يذهب العديد من منتقدي النظرية التشاركية، أَنَّ مؤيديها يملكون القليل من الخلفيات النظرية لدعم ادعائهم التحليلي فيما يتعلق بتأثير المؤسسات السياسية على المشاركة بحيث يظل الخلاف مع النظرية الديمقراطية معياريًا بحتًا، ومدفوعًا فقط بمخاوف معيارية دون الانفتاح على تحقيق تجريبي. بالتالي، يصور أنصار النظرية التشاركية على أَنَّهم حالمون طوباويون مهووسون بمسألة الكيفية التي ينبغي أنْ تكون بها الأشياء بدلاً من الطريقة التي يمكن أنْ تكون بها الأشياء في ظروف العالم الحقيقي[27].

خـاتمة:

في نهاية هذه المداخلة يمُكننا القول أَنَّ الديمقراطية التشاركية لا تختلف في الحقيقة من حيث الهدف العام عن الديمقراطية التمثيلية وإنّما يقع الاختلاف أساسًا في الأسلوب والآليات التي تحقق هذا الهدف والتي ـــ أصبح كما يرى أنصار المقاربة التشاركية ـــ أصبحت عاجزة ولا تأدي الغرض. وبالتالي، فإنّ الديمقراطية التشاركية ليست أُنموذجًا بديلاً للديمقراطية التمثيلية ولا تعاديها؛ بحيث لا تقيم أسلوبًا جديدًا لممارسة للحكم وإنّما تضيف آليات جديدة مع المحافظة على

المكتسبات القديمة بحيث تسمح للأفراد والجماعات بمشاركة أكبر في صنع القرار السياسي. ومنه، إدارة مشتركة بدلاً من الإدارة الجزئية.

كما أَنَّ الديمقراطية التشاركية رغم كل ما تلقاه من رواج لا تخلوا من العيوب ونقاط الضعف لعل أبرزها:

– أَنَّ مفهوم الديمقراطية التشاركية هو في الغالب مجرد خِطاب بلاغي دون واقع ملموس، بحيث ترتبط الديمقراطية التشاركية في بعض الأحيان بالشعبوية؛

– معضلة تمثيلية المواطنين المشاركين في المناقشات؛

– دور المجالس واللجان تقتصر في كثير من الأحيان على الجانب التشاوري ولا يأخذ بها في القرار الحاسمة؛

– صُعوبة معرفة ما إذا كانت الآراء المعبر عنها تستند إلى اعتبارات موضوعية أو أَنَّها دفاع عن مصالح شخصية أو فئوية؛

– صُعوبة التحقق من صحة المعلومات المستخدمة في المناقشة؛

– صُعوبة تطبيقها على المستوى الوطني.

الهوامش:

(1) Simon WUHL, « Les fondements de la démocratie participative », **cités territoires gouvernance**, 2009. URL : https://bit.ly/35t6rTH

(2) عمر بوجلال، "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل"، (مذكرة شهادة ماجيستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015)، ص 31.

(3) جون س. درايزك، وباتريك دنلفي، **نظريات الدولة الديمقراطية**، ترجمة : هشام أحمد مُحَمَّد، العدد 1801، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص 316.

(4) John Dewey, Le Public et ses problèmes, Paris, Publication de l'université de Pau/Farrago, 2003.

(5) Sandrine RUI, « Démocratie participative », in CASILLO I. avec BARBIER R., BLONDIAUX L., CHATEAURAYNAUD F., FOURNIAU J-M., LEFEBVRE R., NEVEU C. et SALLES D. (dir.), Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013. URL : https://bit.ly/3fm5xgq

(6) Loïc Blondiaux, « La démocratie participative : entretien avec Loïc Blondiaux », Ressources en Sciences économiques et sociales, Publié le 15/01/2018. URL : http://bit.ly/30NWTAf

(7) ألان تورين، **ما الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟**، ترجمة: حسن قبسي ط 3، بيروت: دار الساقي، 2016، ص 14.

(8) أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة: أحمد زايد، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، 2010، ص 61.

(9) مولود عقبي، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر"، **مجلة القانون** ، العدد 6، جوان 2016، ص 206.

(10) **المرجع نفسه**، ص 206.

(11) روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: نمير عباس مظفر، ط 2، عمان: دار الفارس للنشر و التوزيع، 2005، ص ص 442- 443.

(12) Loïc Blondiaux, **op.cit**.

(13) « Démocratie participative »**, La Toupie,** URL : http://bit.ly/2NNoyMh

(14) **ibid**.

(15) Loïc Blondiaux, **Op.Cit**.

(16) Benjamin R. Barber, **Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age**, (California: University of California Press,1984).

(17) Carole Pateman, **Participation and democratic theory**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), p41.

(18) Loïc Blondiaux, **op.cit**.

(19) جون س. درايزك، وباتريك دنلفي، **المرجع السابق**، ص ص 315 – 316.

(20) قاضي خير الدين، **المرجع السابق**، ص 20.

(21) "تقرير التنمية البشرية 2016 "، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، 2016، ص 8.

(22) أنتوني جيدنز، **المرجع السابق**، ص114.

(23) عمر بوجلال، **المرجع السابق**، ص 41.

(24) William R. Nylen, **Participatory Democracy Versus Elitist Democracy: Lessons from Brazil**, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2003,p 28.

(25) Guillaume Gourgues, **Les politiques de démocratie participative**, Grenoble, Presses universitaires de Grenoble, coll. « Libres cours », 2013, p 13.

(26) Enriqueta Aragonès, «A theory of participatory democracy based on the real case of Porto Alegre», **European Economic Review**, Volume 53, Issue 1, January 2009, P 56.

(27) Thomas Zittel ,"Participatory democracy and political participation", in: Thomas Zittel and Dieter Fuchs, (Edited), **Participatory Democracy and Political Participation Can articipatory engineering bring citizens back in?**, New York: Routledge, 2007, p10.